تحرك عاجل

إعادة إصدار حكم على ناشطة في مجال حقوق المرأة

في 21 أغسطس/آب 2025، أعادت محكمة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية الحكم بالسجن لمدة خمسة أعوام، يتبعها حظر سفر لمدة خمسة أعوام أخرى، على المؤثرة ومدربة اللياقة البدنية وناشطة حقوق المرأة مناهل العتيبي. وتقبع مناهل العتيبي خلف القضبان منذ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا بالسجن لمدة 11 عامًا على مناهل العتيبي لإدانتها بارتكاب "جرائم إرهابية"، بعد أن مَثلت في محاكمة سرية. أُتُهِمَت بدايةً بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ثم وُجّهت إليها لاحقًا تهمًا إضافية بموجب قانون مكافحة الإرهاب بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، وكذلك نشر الصور عبر تطبيق سناب تشات وهي داخل مركزٍ للتسوق بدون ارتداء عباءة. وتعرضت للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على يد السلطات السعودية، إضافةً إلى الاختفاء القسري، وينبغي الإفراج عنها على الفور ودون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني
وزارة العدل
الرياض، المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي 11472، صندوق البريد 7775
البريد الإلكتروني: 1950@moj.gov.sa
إكس: @MojKsa

معالي الوزير،
تحية طيبة وبعد...

يساورني بالغ القلق حيال إعادة إصدار المحكمة الجزائية المتخصصة في المملكة العربية السعودية حكمًا بالسجن لمدة خمسة أعوام، تشمل مدة الحبس التي أمضتها بالفعل، ويتبعها حظر سفر لمدة خمسة أعوام أخرى على المؤثرة ومدربة اللياقة البدنية وناشطة حقوق المرأة، مناهل العتيبي؛ وذلك بدلًا من إصدار أمرٍ بالإفراج الفوري وغير المشروط عنها. لقد أُحتُجِزَت مناهل العتيبي بالفعل تعسفًا لمدة ثلاثة أعوام، ما يعني أن

المحكمة قررت سجنها لمدة عامين إضافيين.

وأُنشأت المحكمة الجزائية المتخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بالإرهاب بموجب القانون السعودي. وقد ترأس قضاة هذه المحكمة محاكمات فادحة الجور وأصدروا أحكامًا مطولة بالسجن تصل لعقودٍ من الزمن، وأحكامًا بالإعدام بحق أشخاصٍ احتُجزوا بسبب التعبير عن آرائهم. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على مناهل العتيبي بالسجن لمدة 11 عامًا لاتهامها بـ "جرائم إرهابية"، بعد محاكمة سرية، انتهت بثبوت إدانتها بهذه الجرائم بموجب المادتين 43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في المملكة. ولم تتمكن أسرتها من الاطلاع على وثائق المحكمة أو الأدلة المقدمة ضدها. وتفرض السلطات قيودًا على تواصل مناهل العتيبي مع عائلتها، حيث تخضع اتصالاتهم للمراقبة، الأمر الذي حال دون تمكنها من إطلاعهم على تفاصيل إجراءات محاكمتها.

وكانت مناهل العتيبي قد أُعتُقِلَت في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وأُتُهِمَت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب نشر وسوم داعمة لحقوق المرأة على منصة إكس ونشر صور على تطبيق سناب تشات، تظهر فيها داخل مركز للتسوق وهي ترتدي ملابس "غير محتشمة". علاوةً على تعرضها للاختفاء القسري لفترات طويلة وصلت إلى أشهر، تعرضت مناهل العتيبي أيضًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن الملز. وتعاني مناهل العتيبي من التصلب اللويحي، وهو اضطراب عصبي مزمن. وفي مكالمة هاتفية مع عائلتها في 11 مايو/أيار 2025، قالت إنها تعاني من ألم شديد في ساقها، وإنها لم تتلقَ الرعاية الطبية الكافية.

أحثكم على أن تأمروا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن مناهل العتيبي؛ حيث إن السبب الوحيد لإدانتها هو ممارستها لحقها في حرية التعبير. وريثما يُفرَج عنها، يجب السماح لها فورًا بالحصول على الرعاية الطبية، وإجراء تحقيق نزيه في مزاعم تعرُّضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نظرت المحكمة الجزائية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وتستند التهم الموجَّهة إليها إلى منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مُناهِضة للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط_الولاية. ووفقًا لوثائق المحكمة التي اطّلعت عليها منظمة العفو الدولية، اتهُمَت مناهل العتيبي ب "إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية او المساس بالنظام العام والآداب العامة وبثه على حسابها على إكس (تويتر سابقًا)"، مخالِفةً بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائية أن هذه القضية ليست من اختصاصها وأحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.

وقد دأبت المحكمة الجزائية المتخصِّصة على استخدام بنود مُبهمة بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الإرهاب، تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". ووثَّقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكاتُ حقوق الإنسان كلَّ مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية لدى المحكمة الجزائية المتخصِّصة. ومنذ عام 2018، احتجزت السلطات السعودية تعسفًا ناشطات لحقوق المرأة السعودية كُن يناضلن من أجل إنهاء ولاية الرجل، وحصول المرأة على حق قيادة السيارة في المملكة. وأفادت ناشطات في مجال حقوق المرأة بأنهن تعرضن للتحرش الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاستجواب. وتخضع أولئك اللواتي أُفرج عنهن لأوامر حظر السفر ولقيود على حريتهن في التعبير.

قبل حادثة الاختفاء القسري الأخيرة بين 15 ديسمبر/كانون الأول 2024 و15 مارس/آذار 2025، كانت السلطات السعودية قد أخفت مناهل العتيبي قسرًا لمدة تجاوزت خمسة أشهر من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى أبريل/نيسان 2024. وفي 14 أبريل/نيسان 2024، اتصلت بأسرتها، وأخبرتها بأنها مُحتَجَزة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرضت للضرب المبرح، وأنها لا تحصل على رعاية طبية.

وفي سبتمبر/أيلول 2024، أي بعد شهر واحد من احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي، تمكنت من الاتصال بعائلتها وزعمت أنها أُحتُجِزَت رهن الحبس الانفرادي لمدة شهر كامل وتعرضت للضرب على أيدي حراس السجن ومن معها من السجينات. وأخبرت أسرتها أيضًا أنها أُرغِمَت على تنظيف المراحيض، وأنه على الرغم من إخراجها من الحبس الانفرادي للاتصال بأسرتها، هدّدتها سلطات السجن بالزجّ بها مجددًا في الحبس الانفرادي. وقالت شقيقتها فوزية العتيبي لمنظمة العفو الدولية إنها تعتقد أن السبب الوحيد وراء السماح لمناهل أخيرًا بإجراء اتصال هاتفي هو إبلاغ رسالة لأسرتها بأن عليهم الكف عن

الحديث علنًا عن سجنها.

تعاني مناهل العتيبي من مرض التصلب اللويحي، وهو اضطراب عصبي مزمن، قالت عائلتها إنه أصابها بعدما شهدت حادثة اعتقال شقيقتها الكبرى مريم العتيبي. واُحتُجِزَت مريم العتيبي، وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان وناشطة تُنظِّم حملات مُناهضة لنظام ولاية الرجل، في 2017 لمدة 104 أيام، بسبب دفاعها عن حقوق المرأة، وتخضع حاليًا لحظر السفر، إلى جانب القيود المفروضة على ممارستها لحقها في حرية التعبير. كما واجهت فوزية العتيبي، شقيقة مناهل العتيبي الأخرى، تهمًا على خلفية نشاطها في مجال حقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل أمام المحكمة الجزائية بالرياض، اتهم النائب العام فوزية العتيبي "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي"، واستخدام وسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". ووَرَد في وثيقة المحكمة، التي اطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمرٌ منفصل باعتقال فوزية العتيبي. وفرّت فوزية العتيبي من السعودية خوفًا من الاعتقال بعد استدعائها للاستجواب في 2022.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عامًا، يليها حظر السفر لمدة مماثلة. وأدانت المحكمة الجزائية المتخصصة سلمى الشهاب بتهم متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة. وفي 25 سبتمبر/أيلول 2024، خفَّفت المحكمة الجزائية المُتخصِّصة الحكم الصادر ضد سلمى الشهاب من السجن 27 سنة يليها حظر السفر لمدة مماثلة إلى السجن أربع سنوات، وأربع سنوات إضافية مع وقف التنفيذ. وفي 10 فبراير/شباط 2025، أطلق سراحها بعدما قضت فترة حكمها.

ومنذ 2013، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات 86 شخصًا لُوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيون سلميون، وصحفيون، وشعراء، ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرَّض 40 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُدرك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحقات القضائية أعلى بكثير من العدد المُعلَن على الأرجح.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنكليزية أو العربية.
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 فبراير/شباط 2026.

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: مناهل العتيبي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/9509/2025/ar/